

الآفات والإهمال وراء تردي نوعياتها فلاحو بابل يؤشرون سبل تدهور زراعة التمور

جريدة الصباح 2011/1/4

بابل - محمد عجیل

دخلت النخلة الموروثة الحضاري العراقي لارتباط جذورها بتربة وادي الرافدين اذ كانت المنحوتات والرقم الطينية السومرية تشير الى هوية النخلة وشكلها فيما اتخذها الابداء والشعراء الاقدمون مادة لصياغة مقطوعاتهم وشبهوها برجال العراق الاقوياء في حين وصف الاجانب منهم العراقيين بالنخلة التي تمتاز بقدمها وشممها وثمرها الذي يعانق السماء.



هذه النبتة التي امتاز بها بلدنا عن سائر البلدان تحولت في غفلة من الزمن واجتاحتها الحروب والاهمال من قمة شامخة الى انكسار وشيخوخة مذلة مثلما تحولت نظرات التمتع بمنظرها المهييب الى حشرات على رمز أحنث الايام ظهره وجففت ثماره والجميع يعرف ان النخيل يعد مورداً اقتصاديا مهما في العراق كونه يشكل مصدر دخل للمئات من عوائل الفلاحين فضلا عن

ان ثمره يشكل مادة رئيسية لتحضير عدد من الاغذية المصنعة كالديبس والحلويات والخل الى جانب الاستفادة من اوراقه - السعف- في عمليات حياكة الحصير والمهايفيف والمكانس اليدوية فضلا عن كون النخلة بطولها الشامخ الجميل ظلا لاشجار الحمضيات نقيها من حر الصيف ويرد الشتاء.

وزارة الزراعة بدورها اعدت خطأً للنهوض واقع النخلة واعادتها الى سابق عهدها شملت قطاعي الوقاية والارشاد بغية مكافحة الامراض التي تقلل من إنتاجية النخيل وارشاد الفلاحين بالطرق الحديثة للعناية ببساتينهم ورفع كفاءة ونوعية التمور وزيادة الانتاج.

شحة مياه السقي

المزارع محمد رشيد من محافظة بابل يصف محاولات الشعب الزراعية في هذا السياق بانها القيمة اذ انخفض انتاج التمور بشكل مخيف خلال الاعوام الاخيرة مع تردي واقع النخلة، يرجع اسبابها الى شحة المياه وارتفاع اسعار الاسمدة اضافة الى غياب الرؤية الشاملة في تسويق جميع الكميات المنتجة من المحصول. ومن جانبهم اكد خبراء زراعيون خلال دراسات وبحوث علمية، ان عمليات اجتثاث النخيل ستؤدي الى فقدان قرابة 170 الف نخلة في محافظة بابل و اشاروا الى ان قرابة 2000 دونم من الاراضي الزراعية التي تحتوي على نخيل تم بيعها لتكون دوراً سكنية الى جانب الاهمال الكبير في رعاية واعمار قرابة 5408 دونمات من البساتين.

غياب المخازن

المزارع هادي عليوي بين ان غالبية الفلاحين يعانون من غياب البنى التحتية التي تحافظ على التمور بعد جنيها الى حين تسويقها. واوضح ان الاف الاطنان من التمور تبقى في العراء في ظل غياب المخازن المبردة والاعتيادية، مشيراً الى ان ذلك يدفع الفلاح الى بيع انتاجه من التمر بأثمان بخسة الى القطاع الخاص وبأسعار تعادل نصف السعر الذي يسوق به المحصول الى الحكومة ما يجعلنا نطالب بايجاد ثوابت في عملية التسويق تمنع ترك التمور على الارض لفترة طويلة.

المزارع عماد عبد الهادي قال: ان الاضرار التي يتكبدها اصحاب البساتين والتي تتضمن عدم تحقيق اي منفعة بالمقارنة بين التكاليف المصروفة على ادامة النخيل ونقل التمر مع اسعار التسويق الحكومية المحصورة بـ (2) طن للدونم الواحد اي ان الدونم الذي ينتج ثلاثة اطنان سيتنازل عن طن واحد يباع الى القطاع الخاص.

آلية تسويق التمور

وقبل ان نتعرف عن اسلوب والية تسويق التمور هذا العام لابد لنا معرفة مدى اهتمام دائرة الزراعة بإدامة النخلة كونه الاساس في انتاج التمور. يقول رئيس مهندسين اقدم: **علي يوسف عبيد** رئيس قسم وقاية المزروعات في دائرة زراعة بابل ان العمل في ادامة النخلة يبدأ من شهر شباط اذ تشكل لجان لاجراء المسح للبساتين ويتم البحث عن بيوض الحشرات الضارة- الحميرة والدوباس - التي تبلغ 50% من عمرها بعدها نقوم بتهيئة عملية الرش عبر الطائرات او باستخدام المرشات اليدوية. وبين عبيد ان دائرته وزعت العشرات من الهولدرات بين الفلاحين في الشعب الزراعية مع المبيد مجاناً من اجل مكافحة حشري الحميرة والدوباس، مشيراً الى ان الاتهامات التي توجه من قبل بعض الفلاحين في عدم جدية عملية الوقاية غير صحيحة كون الكثير من المزارعين لا يعرفون ان عمليات ادامة النخيل كثيرة ولم تقتصر على رش المبيدات مثلا هناك تأثير في نقص المياه والاسمدة العضوية والتنظيف الذي نعني به (كرب النخلة) كما ان هناك امراضاً اخرى تحد من انتاجية النخيل مثل (خياس طلع النخيل والكبريت الزراعي وعنكبوت الغبار.. الخ) الى جانب اقدام الفلاحين على بيع تربة بساتينهم التي تؤثر سلباً على قوة التربة. واكد ان الدائرة تستخدم مبيدا صديقا للبيئة بدون رائحة للحد من انتشار الحشرات المضرة للمساهمة في زيادة انتاج النخلة غير ان الفلاحين يهتموننا بعدم جدية المبيد كونه بلا رائحة.



فساد إداري

ولم يخف المزارع حامد شلاه وجود فساد مالي واداري في عملية التسويق من خلال مساومة الموظف اثناء استلام المحصول . اذ تعود نوعية التمور الى مزاجية ذلك الموظف ما يجبر الفلاحين الى دفع مبالغ (رشوة) من اجل جعل نوعية الدرجة الثانية درجة اولى، مضيفاً الى ان هناك نوعاً اخر من الفساد هو استلام كميات من التمور اكثر من خطة البستان وهذه تختلف من فلاح الى اخر حسب ما يدفع من مبالغ الى الموظفين نضيف اليها هناك كميات كبيرة من التمور تسوق لصالح القطاع الخاص الذي قام بشراء المحصول باسعار زهيدة تصل الى (220) الف دينار.

توقيات متأخرة

من جانبه قال المهندس عبد الكريم قاسم من شعبة التخطيط في زراعة بابل ان التوقيات الجديدة في تسويق التمور متأخرة جدا ولن تخدم الفلاح او المحصول، مشيرا الى ان كتاب التسويق الصادر من الوزارة ينص على انه يبدأ من الاول من شهر ايلول ولغاية الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول لكن اسبابا ادارية بين الوزارة والشركة العامة للتسويق دفعت بأن يبدأ التسويق في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الاول وهذا ما يخلق ضررا بالفلاح على الشكل التالي، اولاً ان الفلاح لا يمتلك مخازن لغرض حفظ التمور فيضطر الى بيعها الى القطاع الخاص بأبخس الاثمان اي يصل سعر الطن الواحد في هذا الموسم قرابة (220) الف دينار اذا ما عرفنا سعر الدولة حالياً (450) الف دينار للدرجة الاولى وانا شخصياً اعطي الحق للفلاح في بيع المحصول كونه استلّف مبالغ مالية لادامة بستانه وعليه ان يعيدها.

ضوابط صارمة

ورد عبد الكريم قاسم الى الذين يشككون في عملية التسويق قائلاً ربما تكون الية المواسم السابقة تحتوي على بعض الثغرات التي أدت الى ايجاد قاعدة للفساد المالي والاداري في عملية التسويق لكن في الوقت الحاضر لن تسمح الالية بذلك فلدينا استمارة خاصة توزع من قبل الشعب الزراعية بين الفلاحين من اصحاب البساتين وتجلب هذه الاستمارة بواسطة معتمد الى دائرة زراعة بابل لكي يتم التعرف على اسم الفلاح ومساحة البستان المثبتة لدينا في الحاسبة الالكترونية ومن ثم تصدق الاستمارة لكي تعود بواسطة معتمد الى الشعب الزراعية من اجل توزيعها بين المسوقين. ومن هناك اوضح تجار القطاع الخاص سوف لا يستلمون اي استمارة وهم بذلك خارج خطة التسويق التي جاءت من اجل دعم الفلاحين. اضيف الى ذلك ان المحصول غير المطابق للمواصفات سوف يعاد الى الفلاح وتمزق الاستمارة ومعنى ذلك غياب المساومة بين ضعاف النفوس والفلاحين.

مبيناً ان هناك ثلاث درجات للتمور الدرجة الاولى وتسلم بسعر 450 الف دينار والثانية تسلم بسعر 350 الف دينار والثالثة تسلم بسعر 200 الف دينار.

كما ان كميات كبيرة من التمور المسوقة تقدم الى مربي الماشية من اجل استخدامها بدلا من الاعلاف في وقت شحتها وبذلك تكون الدولة قد دعمت الفلاح ومربي الماشية في وقت واحد. كما ان التمور المسوقة تحقق الربح لشركة التسويق سنوياً . واخيراً لا بد من ان نشير الى وجود اربعة ملايين وثمانمائة الفاً واربعمائة وستين نخلة بمساحة 423/153 دونما تنتج سنوياً 242 الف طن سنوياً.

المصدر: أرسل من السيد فراس سالم خلف